صار عفريتا فهذا تَفْعَلت وعليهِ جاء تَمَسْكن وتَمَدْرَع وتمنطق وتمنْدَل ومَخْرق وكان يسمّى محمدا ثم تَمَسْلم أي صار يسمّى مُسْلِما ومَرْحَبَك اُ ومَسْهَلك فتحمّلوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق كلّ ذلك توفِية للمعنى وحراسة له ودِلالة عليه ألا تراهم إذْ قالوا تدرّع وتسكّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم أمِن الدرِع والسكون امِ من المدرعة والمَسْكنة وكذلك بقيّة الباب .

ففي هذا شيئان أحدهما حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقرّوه إقرار الأصول والآخَر ما يوجبه ويَقضي بِه من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم لمَا يقضي بِه ويُفضِى بك إليه من حذف الزوائد على معرفتك بُحرْمتها عندهم .

فإن قلت فإذا كان الزائد إذا وقع أوّلا لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة في أَلَنْدٍ وأَلَنْجَج وبالياء في يَلَنْدٍ ويَلَنْجَج والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف قيل قد قلنا قَبْلُ إنهم لا يلحقون الزائد من أوّل الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخَر فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياءِ في أَلَنْدَدٍ ويَلَنْدَدٍ لمّا انضم إلى الهمزة والياء النون